International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 315 - 336

Open Access VOL4(2) 2022

The development of the border dispute between Egypt and Sudan within the framework of the Halayeb and Shalatin issue between the years (1991 AD and until 2020 AD)

Mr. Islam Abdel-Raouf Ahmed Maghazi

PhD researcher in the Department of Politics and Economics (Politics), Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries - Aswan University.

Prof.Dr.Mummar Ratib Muhammad Abdel Hafez

Professor and Head of the department public International law – Vice Dean of the faculty of law for community service and environment development – Assiut University.

Prof.Dr.Alaa Abdel Hafiz Mohamed

Professor of political science and Dean of the faculty of commerce - Assiut University.

Abstract: Our research deals with the following topic, which is (the development of the border conflict within the framework of the issue of Halayeb and Shalateen between 1992 AD and until 2020 AD) based on the principle of good neighborliness, and in order to preserve the fraternal ties between the two countries - Egypt and Sudan - it is necessary to address the knowledge of such a border dispute. Almost 33 years after the first conflict of Halayeb in 1958 AD, the conflict broke out again, but in a stronger way than its predecessor. In the year 1992 AD, this conflict appeared on the international scene again, and it had factors that led to its outbreak again, and it developed until it reached its visit in the year 1995 AD when he tried The assassination of former President Muhammad Hosni Mubarak, and during that period the Egyptian and Sudanese side took steps to confirm their ownership right to the Halayeb triangle, and the situation remained between calm and tension until the outbreak of the Egyptian people's revolution on January 25, 2011 AD, and the July 30 revolution, 2013 AD.

We presented the current research, including two topics: the first topic will deal with the knowledge of the second conflict of the Halayeb triangle area in 1992 AD and its developments, and the second topic will deal with the situation of the border dispute after the revolutions of January 25 and July 30.

Keywords: Conflict, borders, neighboring countries, Egypt-Sudan, Halayeb**.**

Citation: Islam Abdel-Raouf Ahmed Maghazi, the development of the border dispute between Egypt and Sudan within the framework of the Halayeb and Shalatin issue between the years (1991 AD and until 2020 AD), The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 2, 2022.

© 2022, Maghazi.I, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 315 - 336

تطور النزاع الحدودي بين مصر والسودان في إطار قضية حلايب وشلاتين ما بين عامي (1991م, وحتى2020م)

إسلام عبد الرؤف أحمد مغازي – باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد (سياسة) معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل –جامعة أسوان.

أ.د: علاء عبد الحفيظ محمد –أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة –جامعة أسيوط.

أ.د: **معمر رتيب محمد** –أستاذ القانون الدولي العام –ووكيل كلية الحقوق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة –جامعة أسيوط.

الملخص:

يتناول بحثنا الموضوع التالي وهو **(تطور النزاع الحدودي في إطار قضية حلايب وشلاتين ما بين عامي 1991م, وحتى2020م)** انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار, وحفاظاً على الروابط الأخوية بين البلدين– مصر والسودان– من الضروري التطرق لمعرفة مثل هذا النزاع الحدودي, فبعد مرور ما يقارب من33عاماً على النزاع الأول لحلايب لسنة1958م نشب النزاع مرة أخرى, ولكن بصورة أقوى من سابقتها, ففي سنة 1992م ظهر على الساحة الدولية هذا النزاع مرة أخرى, وقد كانت له عومل أدت لنشوبه مرة أخرى, وتطور حتى وصل إلي زورته في سنة1995م عند محاولة اغتيال الرئيس السابق لمصر "محمد حسني مبارك", وخلال تلك الفترة اتخذ الجانب المصري والسوداني خطوات لتأكيد على حق ملكيتهم لمثلث حلايب, وظل الوضع بين الهدوء والتوتر حتى اندلاع ثورتي الشعب المصري في25يناير لسنة2011م, وثورة30 يوليو لسنة2013م.

ولقد عرضنا البحث الحالي متضمنا مبحثين: المبحث الأول سوف يتطرق لمعرفة النزاع الثاني لمنطقة مثلث حلايب لسنة1991م وتطوراته, والمبحث الثاني سوف يتناول موقف النزاع الحدودي بعد ثورتي25 يناير لسنة2011م, و30يوليو لسنة2013م.

الكلمات المفتاحية: النزاع، الحدود، دول الجوار، مصر–السودان، حلايب.

مقدمة:

يعد النزاع الحدودي بين كل من مصر والسودان من النزاعات التي تطورت مع مرور الوقت إلي خلافات ونزاعات من وقت لآخر, وهي مصدر التوتر الدائم وسبب تدهور العلاقات بين البلدين, وتعد منطقة مثلث حلايب وشلاتين هي إحدى أضعف نقاط التلاقي في العلاقات التي بين مصر والسودان التي وصفت كثيراً بالأزلية حتى كادت هذه الصفة تفقد معناها, وانطلاقاً من مبدأ حسن الجوار وحفظ الروابط الأخوية بين البلدين, وكذلك الوسائل الدبلوماسية –السلمية– التي اتخذتها مصر وحضت عليها السودان –المفتعل للأزمات الحدودية بين البلدين دائماً– بإتباعها, وعليه تم تجميد الأزمة الأولى –1958م– للنزاع الحدودي بين مصر والسودان على منطقة مثلث حلايب في21نوفمبر سنه1958م, وصبغت الفترة التالية –لهذه الأزمة– بالصبغة المصرية والتي بدورها باشرت فيها جميع مظاهر السيادة –الإقليمية– من باب تأكيد على سلطتها الفعلية على الإقليم –مثلث حلايب–, ولكن لم يأمن الجانب المصري تذمر الجانب السوداني من الحين لآخر ومضايقاته, حتى نشبت أزمة ثانية سنة1992م, ولكن كانت أقوى من سابقتها وتطورت حتى تم إلغاء السلطة الإدارية للسودان داخل المثلث وطردهم خارج جنوب خط عرض22درجة شمالاً.

ومن هنا يأتي التساؤل:

1–ما الأسباب الحقيقية وراء اندلاع النزاع الحدودي سنة1991م بين مصر والسودان؟

2–هل أثرت ثورتي25يناير لسنة2013م, وثورة30يوليو لسنة2013م على النزاع الحدودي بين البلدين؟

–إشكالية البحث:

ونظراً لواقع النزاع الحدودي بين مصر والسودان ، والذي ما زال مستمراً لوقتنا هذا، وما يترتب عليه من آثار سياسية وقانونية ذلك الأمر الذي يؤدي إلى وقوع العديد من الخلافات والنزاعات والتوترات بين الدول، لذلك تشير هذه الدراسة إلى إشكالية مهمة تتعلق بسبب استمرار النزاع الحدودي بين البلدين أدى إلى تدهور العلاقات الثنائية بينهما, على الرغم من أن السودان تجدد شكواه سنوياً لدى مجلس الأمن بشأن مثلث حلايب وشلاتين منذ عام 1958 م, إلا أنه لم تصل كل الدولتين للتفاوض أو التحكيم الدولي وتسوية النزاع حتى الأن, مما يؤثر ذلك على العلاقات بينهم ويؤدي إلى توتر وتدهور العلاقات المصرية السودانية, ونشأة النزاع الحدودي بين مصر والسودان, وتطوره سوف يدخل المنطقة في حالة صراع حقيقي وعدم استقرار الأمن القومي للبلدين.

–تساؤلات البحث:

فمن خلال هذه الأطروحة يحاول الباحث جاهداً للإجابة على بعض التساؤلات, على النحو التالي:

1–هل تدهور العلاقات بين مصر والسودان يرجع إلى الأزمة الحدودية الناشبة بينهم؟

2-هل الاختلاف الأيديولوجي بين حكومتي البلدين هو السبب الرئيسي لنشوب أزمة مرة ثانية سنه1991م؟

-منهج البحث:

سيتم الاعتماد في مناقشة هذا الموضوع على منهج البحث العلمي ويعتمد على منهجية المتبعة على الدراسة العلمية والتاريخية وجمع الأدلة والبراهين من خلال:

المنهج التاريخي:

الذي يمكن من خلاله سرد الأحداث من بدايتها مع الأزمنة والعصور الواقع فيها النزع، بطريقة مميزة لمعرفة جذور النزاع والاطلاع على الماضي نستطيع من خلاله إيجاد نقاط الخلاف في حل المشكلات الحاضر.

المنهج القانوني:

هذا المنهج يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والإستراتيجية التي تتحكم في مجرى النزاعات الحدودي, ويبين فيما يتعلق بشرح الخلفية القانونية للنزاع الحدودي بين مصر والسودان والأسانيد التي يرتكز عليها أطراف النزاع في إثبات قانونية ما يدعوه.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من وراء هذا البحث إلى ما يلي:

1-وضع تصور كامل وشامل حول أسباب وتطورات النزاع الحدودي الناشب بين مصر والسودان لسنة 1991م.

2-معرفة الأسباب الحقيقية وراء نشوب الأزمة للمرة الثانية وأسباب تطورها بين أطراف النزاع الحدودي المصري والسوداني.

حدود الدراسة:

يتناول الباحث هذه الدراسة من خلال أبعاد محددة بشكل واضح, يتحاشى به شر التيه في بحر العلم, فيغرق فيه دون جدوى, لذا فيحاول الباحث أن يرسم حدوداً واضحة لهذه الدراسة على **النحو التالي:**

حدود مكانية: تتحدد هذه الدراسة من المكانية مصر والسودان:

حدود موضوعية: تقتصر حدود البحث الموضوعية على استعراض أزمة حدودية بين دولتي هم مصر والسودان كانت وما زالت تعاني منها بعض الدول ونحن نحاول الكشف عن التفاصيل الكاملة لهذا النزاع.

حدود زمنية: تعطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي1991م, حتى2020م: حيث نشبت تلك الأزمة للمرة الثانية وظهورها على الساحة الدولية سنة1992م, كما تبعتها تطورات خلال هذه الحقبة.

-مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الأيديولوجية:

"هي مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً, يتضمن تقديراً لماضي فرد أو دولة أو الجماعة, وتحليلاً لأوضاع الراهنة أو انتقاداً لها, مع رسم صورة لمجتمع وتحديد وسائل الانتقال إلى هذا المجتمع استناداً إلى قيم معينة تشكل دليلاً لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده".

(ابتهال جمال الدين الصادق, **نزاعات الحدود العربية -العربية وأثرها على العلاقات البينية**, السودان-الخرطوم, دار جامعة الخرطوم للنشر, 2009م, ص102.)

2-الحدود:

"هو الخط الذي يعين الأطراف الخارجية للمساحة التي تستطيع دولة من الدول أن تمارس في إطارها حقوق سيادتها, وتخضعها لسلطانها, ويكون لها حق الانتفاع بها, واستغلالها".

(وفاء كاظم الشمري, **الجغرافيا السياسية المعاصرة**, الأردن -عمان, دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, 2012م, ص 71.)

المبحث الأول: أزمة حلايب الثانية سنه1991م وما بعدها.

وبعد مرور ما يقارب من33عاماً أثيرا النزاع للمرة الثانية ولكن بصورة لم تشهدها المرحلة السابقة -النزاع الأول سنة1958م-, وقد ساهم في تفاقمها اختلاف التوجهات الأيدولوجية والاستراتيجية بين حكومتي الدولتين, وسياستهم المتباينة سواء في المحيط الدولي أو العربي وبالأخص عقب أزمة الخليج وما أشيع بمحاولات سودانية لضرب السد العالي, وكذلك قد كان لوسائل الإعلام قدر من تلك التوترات وتعكير صفو تلك العلاقات[1].

ووفقا لما سبق يمكننا تقسم هذا المبحث كالتالي:

1-نشوب أزمة حلايب -الثانية- سنة1991م.

2-انفجار أزمة حلايب -الثالثة- سنة1995م.

أولا: نشوب أزمة حلايب -الثانية- سنة1991م.

لم تكن أزمة حلايب -الثانية- لسنة1991م وليدة اللحظة, ولكن هي ناتج لمسلسل التدهور الفعلي للعلاقات بين مصر والسودان, والتي بدورها قد طالت جميع الركائز والثوابت في علاقاتهم المتبادلة, سواء

1) Ahmed Abou EL-wafa,"Arbitration and A djudication of International Land Boundary Disputes", Cairo, **Revue Egyptienne de Droit International**, The Society of International law, part I, vol.42,1986.p54.

على الصعيد الأمني أو معاملاتهم في نطاق مبدأ حسن الجوار أو التهديد بالمساس باتفاقية سنه1959م, أو التلويح بقطع العلاقات, أو الدور التعليمي والثقافي لمصر فى السودان[2], فبنجاح أنقلاب30يونيه1989م – والذي كان على رأسه الفريق "عمر البشير"– في السودان كان بداية لمسلسل التدهور الفعلي للعلاقات, بالرغم من ترحيب مصر به منذ البداية[3], ولكن بعد فترة وجيزة أتضح أن نظاما –الحكم– الجديد تسيطر عليه الجبهة الإسلامية القومية –وزعيمها حسن الترابي– والتي تقوم بتوجيهه وفقاً لاختياراتها الأساسية[4], والتي ترغب في إنشاء قوة إسلامية شرعية في المنطقة, وقد تزامن معها في مصر العمليات الإرهابية التي كان يتبنها التيار السياسي الإسلامي المصري[5].

ولذا, بدأت الحكومة المصرية بالتدرج المتزايد من عدم الارتياح, وما لبث الأمر إلا أن تحول لنوع من الانزعاج الشديد والقلق, حيث أقبل نظام ثورة الإنقاذ بإتخاذ عدة مواقف مغايرة للمواقف المصرية على الصعيد العربى, وتحالف مع قوة سياسية مناهضة للحكم في مصر, ومواقفها المتطرفة, والإجراءات المتلاحقة لتصفية الوجود المصري بالسودان, ومن تلك المواقف والإجراءات التي أدت بدورها إلى توتر العلاقات بين البلدين[6] هي:

1–موقف السودان المناهض لموقف مصر بشأن أزمة الخليج الثانية بحرب العراق على الكويت, والتي فيه أيدت السودان هذا الغزو, في حين مصر كانت ضد غزو العراق للكويت.

---

[2]–دفع الله الغالي, **أثر نزاع المياه على صراع الحدود بين السودان ومصر نموذج مشكلة حلايب**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, 2008م, ص12.

[3]–محمود أبو العينين, **مثلث حلايب والعلاقات المصرية السودانية "رؤية سياسية"**, ندوة مثلث حلايب –رؤية تنموية متكاملة لمثلث حلايب مايو1997م, القاهرة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, 1998م, ص257.

[4]–كما أن السودان واجهت اتهامات من الولايات المتحدة الأمريكية والتضيق عليها, بعد معرفتها أن نظام الحكم تسيطر عليه جبهة الإنفاذ الوطنية الإسلامية ذات الطابع الإسلامي, وأدرجتها –أمريكا– من الدول المعادية لها, كما أن أمريكا انحازت للحركة الجنوب "قرنق" ضد حكومة الإنقاذ؛ راجع: عبدالسلام إبراهيم البغدادي, "السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان1989م–1995م", **المستقبل العربي**, محكمة, العدد206, إبريل1996م, ص41.

[5]–أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**, الدوحة –قطر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الأولى، أغسطس2012م, ص302–303.

[6]–محمد إبراهيم يوسف, **التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان –دراسة في الإمكانيات والتحديات**, رسالة ماجستير, غير منشورة, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2014م, ص17–18.

2-توطيد العلاقات السودانية-الغير طبيعي- مع إيران[7], حيث أتجه السودان إلى توطيد العلاقات مع إيران في مختلف المجالات, والسعي إلى إيجاد توازن إقليمي له بعد انحدار العلاقة بينه وبين كل من السعودية ومصر.

3-الإجراءات المتلاحقة على مستوى العلاقات الثنائية, حيث قامت حكومة الخرطوم بإتخاذ عدة إجراءات متلاحقة سنة1991م, وسنة1992م من شأنها -مما لا يدع مجال للشك- تصفية وجود مصر التاريخي بالسودان[8], وذلك بالسيطرة على مواقع التابعة لوزارة الرى المصرية ومصادرة ممتلاكات البعثة التعليمية في السودان[9], وتغير مسمى جامعة القاهرة إلى جامعة النيلين, والقيام بمشروعات ري كحفر ترعتي "رهد وكنانة", وتمت تعلية سد "الروصيرص", وبذلك يعتبر تهديداً للأمن المائي لمصر وخرق اتفاقية سنة1959م[10].

4-مسانده العناصر الإرهابية, قام السودان بدعم التيارات والحركات الإسلامية الأصولية لدى الدول المجاورة, وإعطاء تسهيلات اللازمة لقياداتها وإنشاء معسكرات تدريب, وإيواء عناصر التطرف الديني, والتي ترغب في إسقاط نظام الحكم في مصر وزعزعة استقراره, وهذا ما اتهمت به مصر السودان, ولكن اعتبر السودان أن ذلك تدخل في شئونه الداخلية وخاصة أن تلك الاتهامات موجهة للدور الذي تقوم به الجبهة الإسلامية -بزعامة "حسن الترابي"-, حيث إن السودان بين أن تلك المعسكرات تخص قوة الدفاع الشعبي, وأن العنف في مصر قبل أن تتقلد الحكومة الحالية في السودان الحكم, كما أن الخرطوم اتهمت القاهرة بإيوائها للمعارضة السودانية, وتقديم الدعم المادي والعسكري للجنوبيين[11], بغرض إسقاط نظام ثورة الإنقاذ وإسقاط الحكم, وتشويه صورة الخرطوم في أي محفل دولي.

---

[7]-عبدالعظيم رمضان, **الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ**, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1999م, ص448-449.

[8]-التقرير الاستراتيجي العربي لسنة1993م, القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

[9]-والجدير بالذكر هنا أن أول مدرسة ابتدائية انشأت في السودان من قبل البعثة التعليمية المصرية سنة1853م, على يد رفاعة رافع الطهطاوي -مفكر مصري- وتم إنشاء مدارس ثانوية في عاصمة السودان وكذلك خلال الأربعينيات القرن العشرين في منطقتي جبل الأولياء والشجرة, وكذلك فرع جامعة القاهرة في الخرطوم سنة1955م؛ راجع: يونان لبيب رزق, **الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية**, كتاب الهلال, القاهرة, دار الهلال, العدد527, نوفمبر1994م, ص50-53.

[10]-حيث بموجبها تقدر حصة مصر بمعدل"55,45"مليار متر مكعب من مياه نهر النيل, وحصة السودان تقدر بـ"18,5"مليار متر مكعب من نهر النيل سنوياً؛ راجع: صلاح كروونى, "السودان ومشكلة الجنوب", **مجلة الباحث العربي**, العدد18, 2016م, ص47.

[11]-حيث اتهمت الخرطوم القاهرة بدعم الجنوبيين ضد حكومة المركزية, وذلك عقب رفض القاهرة تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك التي تم توقيعاها مع "النميري", وذلك بناء على طلب قدمه "عمرو البشير" في فبراير لسنة1990م لمساندته في حربه ضد

ووفقاً للأبعاد السياسية, والأمنية, والأيديولوجية التي طغت على مناخ العلاقات المتوتر بين البلدين, وقيام الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات من شأنها أن تحول بينها وبين تغير الحال القائم بالمناطق المتنازع عليها, وعلاقاتها بشقيقتها مصر, وفي خطوات سريعة[12], وسيل من الإجراءات المتلاحقة سواء المتضمنة تصفية الوجود المصري بالسودان –التاريخي–, أو موقفها المتناقض للموقف المصري من القضايا العربية, وكذلك مساندته للعناصر الإرهابية التي ترغب في زعزعة الاستقرار السياسي في مصر, وذلك منذ أواخر سنة1991م, وحتى أوائل سنة1992م, وفضلاً عن تلك الإجراءات السابقة قامت الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات أخرى في منتها الخطورة تمس السيادة المصرية على مثلث حلايب بطريقة مباشرة مما أدى لظهور أزمة جديدة بين البلدين على الساحة الدولية, حيث قام السودان بإعطاء حق التنقيب عن الآثار في منطقة مثلث حلايب لإحدى الجامعات في اليابان[13], وطالبت الحكومة السودانية عن طريق بعثة أرسلتها للقبائل التي تقطن المنطقة بأن تشكل تلك القبائل لجاناً شعبية من شأنها تخويل السودان سلطات سياسية بدلاً من تلك الإدارية.

ونظراً لاكتشاف النفط في منطقة مثلث حلايب في أوائل التسعينيات, قامت السودان باتخاذ خطوة أججت أزمة حلايب بصورة أصعب من سابقتها, ففي أغسطس سنة1991م قامت حكومة الخرطوم –والتي كان يرأسها الفريق "عمر البشير"– بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة " International petroleum corporation" الكندية للنفط[14], وإعطائها حق امتياز بالتنقيب عن النفط في المنطقة التي تمتد من دلتا "طوكر" –والتي تبعد حوالي150كم جنوباً لميناء بورسودان–, وتقع جنوب خط عرض22درجة شمالاً, حتى مناطق مثلث حلايب التي تقع شمال خط عرض22درجة شمالاً, والواقعة داخل الحدود السياسية لمصر[15],

---

الجنوبيين؛ راجع: بونا مالوال, **جنوب السودان في سباق العلاقات المصرية السودانية**, في مجلد: العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل, أسامة الغزالي حرب(تحرير), القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, 1990, ص154–155.

[12]–عمر صديق البشير, **العوامل المؤثرة على علاقات السودان الخارجية**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, جامعة الزعيم الأزهري, 1992م, ص89.

[13]–وتتضمن المنطقة الواقعة في مثلث حلايب منطقة ميناء عيذاب, والتي كان لها شأن عظيم في العصور الإسلامية.

[14]–راجع: تقرير العربي الاستراتيجي لسنة1991م, ص486.

[15]–الهام حسن عثمان, **الأبعاد السياسية والقانونية للمنازعات في القانون الدولي بالنظر لقضية حلايب**, رسالة ماجستير, غير منشور, الخرطوم, جامعة الخرطوم, كلية العلوم السياسية, 1998م, ص89–90.

وبتاريخ17ديسمبر1991م وقع بالفعل وزير الطاقة والثروة المعدنية –السوداني– الدكتور "عثمان عبد الوهاب" عقود التنقيب مع الشركة (I.P.C) الكندية[16].

على أثر ذلك, تحركت الدبلوماسية المصرية على أصعدة متعددة, حيث قام سفير مصر في أوتاى – عاصمة كندا– بناء على تكليف من وزير الخارجية المصري في أول يناير1992م بالاتصال بشركة النفط الكندية في "فانكوفوا" وقد أبلغها أن ما تم من اتفاق بينها وبين حكومة الخرطوم من حق التنقيب عن النفط يمتد جزء منه داخل الأراضي المصرية وغير خاضع للسيادة السودانية.

فبسبب بعض الإجراءات –كما أدعيت السودان– التي أقبلت عليها السلطات المصرية داخل مثلث حلايب والتي وصفتها السودان بـ"التطورات الخطيرة التي تهدد أمن المنطقة", قدمت حكومة الخرطوم والمتمثلة في "على أحمد سحلول" –وزير الخارجية السوداني آنذاك– شكواها الأولى في أزمة حلايب الثانية بتاريخ27ديسمبر1992م لمجلس الأمن, وتم إرسال نسخة منها لجامعة الدول العربية ضد ما أقبلت عليه مصر من إجراءات تهدف لتغير هوية المنطقة وتمصيرها, وذكر أيضاً الوزير أن تلك الإجراءات تتنافى مع روح الاتفاق المشترك بين مصر والسودان على حل تلك المشكلة في إطار لجنة مشتركة وطالب في نهاية شكواه ببذل المجلس أقصى مساعيه لكي تسحب مصر قواتها وإعادة الوضع إلى ما كان عليه[17].

وقد استمرت الأزمة الحدودية بين البلدين على هذا المنوال حتى أواخر سنة1994م, ولكن طغت على هذه الفترة إقبال السودان على الاستمرار في تقديم الشكاوى للمنظمات الدولية والإقليمية –سواء الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية–, والتوتر المستمر في العلاقات بين البلدين بسبب الإجراءات المتخذة قبال بعضهم لبعض.

لم يشعر السودان بالملل من كثرة تقديمه للشكاوى للمنظمات الدولية والإقليمية على السواء, حيث قام بتاريخ 9يناير1993م بتقديم مذكرة ثانية لمجلس الأمن حوت "تفصيلاً أكثر بتطور عدوان مصر على حلايب", وبتاريخ20يناير1993م رد السودان على مذكرة مصر المؤرخة في3يناير1993م, ومذكرة أخرى تندد بالعدوان المصري على السيادة السودانية في حلايب بتاريخ18مايو1993م, وكذلك مذكرة على ذات المنوال بتاريخ19يونيه1993م[18].

ثانيا: انفجار أزمة حلايب –الثالثة– في1995م.

---

[16]–ويعتبر الرجل الثاني بعد حسن الترابي داخل جبهة الوطنية الإسلامية في السودان.

[17]–آدم محمد أحمد عبد الله, **العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي1969م–2001م**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, كلية الدراسات العليا –قسم العلوم السياسية, أكتوبر2002م، ص152–153.

[18]–أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**, مرجع سابق, ص303.

وبصورة خطيرة وسريعة تطورت الأحداث –داخل مثلث حلايب– عقب إدانة حكومة الخرطوم بتورطها في محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس المصري أثناء حضوره للقمة الإفريقية بمدينة أديس أبابا الأثيوبية[19] في26يونيه1995م[20], وجراء ذلك ورد عليه قامت القوات المصرية المسلحة بإحكام السيطرة وإلغاء الازدواجية التي يعاني منها مثلث حلايب بين الوضع الإداري للسودان والسيادي لمصر, عن طريق حزمة من الإجراءات العديدة أهمها:

–حشدت القوات المصرية المسلحة قواتها في تشكيل هجومي فجر يوم27يونيه1995م, وتم إحكام السيطرة على تمركز العسكري السوداني في نقاط أبو رماد, وبديع, والساحل, وبعض المواقع الأخرى, وذلك بعد حدوث اشتباك مسلح بينهم, وقامت بأسرهم وآسر قائد الحامية في حلايب, ومصادرة الأسلحة, والعربات العسكرية, وإخراجهم إلى جنوب خط عرض22درجة شمالاً.

–حشدت القوات المصرية المسلحة قواتها صوب مدينة حلايب في28يونيه1995م, ومن الناحية الساحل الشرقي رابطت سفينتان حربيتان تابعتان لسلاح البحرية المصري, وحوصرت بالطيران المصري من طراز "ميج" من جميع الاتجاهات وتم إحكام السيطرة عليها.

وجراء تلك الاتهامات والإجراءات, توجه السودان كعادته برفع مذكرة تفصيلية بتلك الإجراءات والتحركات المصرية داخل مثل حلايب لمجلس الأمن, حيث ذكر السودان في مذكرته المؤرخة في29يونيه1995م والمرفوعة لمجلس الأمن الاستفزاز المصري العسكري وهجومه على مراكز الشرطة السودانية وطالب بسرعة سحب مصر لقواتها وحل النزاع بالطرق السلمية, وتبعها بمذكرة أخرى في يوليو لسنة1995م تضمنت فيها قيام الكتائب المصرية بمحاصرة حلايب ومنع محافظها من الدخول وحملة الاعتقالات لأفراد الشرطة السودانية في المنطقة وأن مصر تصر على سيادتها على حلايب في جو لا يخضع للمفاوضات مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الذي يتضمن عدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة,

[19]–نعمة فؤاد عبد السلام يوسف, **العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان ومصر خلال الفترة من1956م إلى2005م: دراسة في الجغرافيا السياسية**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الآداب, 2007م, ص169.

[20]–حيث كانت تلك المحاولة نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات بين مصر والسودان, حيث أقبلت مصر باللجوء إلى مجلس الأمن في موقف نادر في علاقاتها مع الخرطوم, وقد أصدر قرارات بإدانة الخرطوم بقرارات رقم1044–1054–1070مع تسليم المتورطين الثلاثة في محاولة الاغتيال للمحاكمة في أثيوبيا؛ تم الاعتماد على: أماني لطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**, مرجع سابق, ص307.

ثم نقض سياسة مصر الخارجية اتجاه دعواتها للدول العربية بحل أزماتها بالطرق السلمية وأن مصر لا تطبق ذلك على قضية حلايب وتفرض سياسة الأمر الواقع[21].

وقام عمر موسى –وزير خارجية مصر– بالرد على الادعاءات التي حوتها مذكرات السودان لمجلس الأمن في10يوليو1995م بمذكرة تم رفعها لمجلس الأمن, وقد تضمنت أن ما تحويه المذكرات التي قدمها السودان لمجلس الأمن من ادعاءات تسمى بالعدوان على حلايب السودانية من قبل مصر ما هي إلا ادعاءات نابعة من سياسة غير سوية لحكومة الخرطوم, ونوه أن السودان يوجد ضده أكثر من دليل بدعمه للإرهاب وزعزعة استقرار دول الجوار وأشار أيضاً لحق مصر القانوني والتاريخي في حلايب, وندد بالإجراءات التي قامت بها السودان خلال الفترة السابقة[22].

هكذا, وفي ظل مناخ العلاقات المتوترة بين البلدين, عززت مصر من وجودها السيادي داخل مثلث حلايب بما يتفق مع وفاق سنة1899م, بممارستها لكافة سلطاتها الإدارية والسيادية على الإقليم, وبذلك يكون قد انته زمناً طال أمده من الازدواجية التي عانى منها الإقليم.

المبحث الثانى: النزاع الحدودي بعد ثورتي25يناير لسنة2011م, و30يوليو لسنة2013م.

امتازت العلاقات المصرية السودانية فيما قبل ثورة25 يناير لسنة2011م بالمد والجزر, وبالرغم من أنها ذات بعد عميق وارتباط وثيق, لم تنتهج الحكومات المتعاقبة في كل من البلدين لإيجاد حلول جذرية وشاملة لحل جميع المشاكل, والملفات المعلقة التي تعكر صفو العلاقات بينهم وخصوصاً مسألة حلايب, وكان أسلوب التسكين والتهدئة هو المتبع صوب تلك المشاكل, ولكن لضرورة استمرار تلك العلاقات وتأكيدها, والبعد عن انفصالها أو تفادى وصولها لمرحلة الطريق المسدود كان لا بد من مرحلة جديدة تنطوي في مخيلتها الأسباب القديمة لتدهور العلاقات بين البلدين.

–ووفقاً لما سبق يمكننا تقسم هذا المبحث كالتالى:

1:حلايب بعد ثورة25يناير لسنة2011م.

2:حلايب بعد ثورة30يوليو لسنة2013م.

أولا: حلايب بعد ثورة25يناير لسنة2011م.

ولذا, جاءت ثورة25يناير لسنة2011م بعدة أهداف ومبادئ من بينهم إعادة بلورة السياسة الخارجية لمصر تجاه الدول العربية والإفريقية وخاصة دول حوض النيل وبالأخص السودان, بعد ما أنهكتها تحكم

[21]–التاج على مصطفى أحمد, **الأثر الاستراتيجي للنزاع الحدودي على العلاقات بين السودان ومصر2000م–2015م**, , رسالة ماجستير, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية –معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية, 2016م, ص57–61.

[22]–عبدالعظيم رمضان, **الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ**, مرجع سابق, ص456–457.

السياسة الأمريكية –الصهيونية– من التأثير على دور مصر الإقليمي وريادتها العربية والإفريقية, وكذلك على السير الطبيعي للعلاقات بين مصر والسودان –التي تعتبر الامتداد الطبيعي والاستراتيجي لمصر– والتي لها أثارها على الأمن القومي لمصر والسودان وأهدافهم ومصالحهم المشتركة, فحتمية الالتقاء والتقارب, وتجاوز ويلات الصراعات والأزمات والخلافات الماضي في شتى الأمور, وخصوصاً ملف مياه النيل, ومسألة مثلث حلايب, ينصب بدوره في صالح ميزان استقرار العلاقات بينهم[23].

فقد شهدت السياسة الخارجية لمصر عقب ثورة25يناير لسنة2011م, انفراجة كبيرة وخاصة مع السودان, لعدة أسباب منها عوامل الثقة وعودتها بين الطرفين بعد إطاحة ثورة يناير بالرئيس السابق "محمد حسني مبارك" وتنحيه, وما له من مواقف معادية للسودان –ومن السودان أيضاً– خصوصاً بعد محاولة اغتياله في أديس أبابا سنة1995م –وثبوت تورط السودان فيها– وكذلك الاختلاف في الأفكار الايدلوجية بين الحكومتين, ورغم عودة العلاقات فيما بينهم بزيارته –الرئيس المصري– للخرطوم وتوقيع اتفاقية الحريات الأربعة, إلا أنه لم تتم تسوية المسائل الخلافية بينهم, وخصوصاً مسألة حلايب, وكذلك وصول لسدة الحكم نظام ينتمي للتيار الإسلامي الموافق مع النظام السوداني في الفكر الأيديولوجي[24].

وقد شهدت فترة ما قبل اعتلاء الإخوان المسلمين منصة الحكم في مصر –الفترة الانتقالية– توطيداً للعلاقات بين القاهرة والخرطوم وامتازت بالإيجاب, فالإحساس بالتقصير والتهميش للسودان من قبل نظام "مبارك" السابق, والذي أدى بدوره لخلق الكثير من المشاكل, ولتفادي ذلك قام "عصام شرف" –رئيس وزراء مصر آنذاك– بزيارة للسودان وقد أثمرت تلك الزيارة بتوقيع مع "عمر البشير" عدداً من الاتفاقيات في عدة مجالات مثل الصناعة والزراعة وغيرهم, وتمت مناقشة الرغبة في إنشاء مشروعات استثمارية في السودان[25], وكذلك شهدت تلك الحقبة سلسلة من الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين –حيث كان أول تلك الزيارات زيارة الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" للقاهرة عقب الثورة مباشر في مارس لسنة2011م– مع إصدار العديد من البيانات والتصريحات المتضمنة رغبة سياسية في دعم العلاقات بين البلدين –والتي تعود في حالة

[23]–العباس عبدالرحمن خليفة, "العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة", **مجلة البيان**, غير محكمة, المنتدى الإسلامي, العدد286، مايو2011م, ص76.

[24]–مصطفى أحمد عبد الرضا, "أزمة الإعلانات الدستورية ومستقبل مصر بعد الثورة", **مجلة أبحاث استراتيجية**, العراق, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية, العدد الرابع, 2013يناير , ص33.

[25]–نانيس عبدالرازق فهمي, "سياسة مصر الخارجية بعد ثورة25يناير وتأثرها في محيطها الإفريقي", **أفاق إفريقية**, الهيئة العامة للاستعلامات, العدد35, 2012م, ص9.

استقرارها إلى إخماد نار مشكلة حلايب– بل والوصول لحد الشراكة الاستراتيجية المتكاملة والتي بدورها تخدم شعبي وادي النيل[26].

بوصول "محمد مرسي" لسدة الحكم في مصر[27], والذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر, والتي بدورها –الجماعة– تتفق في الأيدولوجية الفكرية والعقائدية مع نظام الحكم في السودان, إلا أن العلاقة اتصفت بين البلدين في تلك الفترة "بالغموض" –كما وصفتها السودان–, ولذا عم على العلاقات المصرية السودانية إبان حكم الإخوان المسلمون مناخ التأرجح بين السقوط والهبوط تارة وفي فترة أخرى جيدة, أو متوترة أحياناً[28] , مما انعكس على وصف السياسة الخارجية لمصر أتجاه السودان "بالتجاهل" حتى لم يقدم "محمد مرسي" بزيارة السودان إلا في أواخر عهده[29].

بالمقابل –وفي ضوء توطيد العلاقات– بادر الرئيس السوداني –عمر البشير– بزيارة للقاهرة في16سبتمبر2012م, وقام باستقباله في قصر الاتحادية "محمد مرسي" –رئيس مصر –المعزول– آنذاك–, وقد نتج عن هذا اللقاء بحث جميع القضايا الإقليمية, والعمل على تعميق العلاقات الثنائية بين البلدين وبما يعود بالصالح على الشعبين, وفي سبيل ذلك قام "هشام قنديل" –رئيس وزراء مصر آنذاك– بزيارة للخرطوم للاتفاق على تدعيم وتفعيل الاستراتيجية اللازمة للشراكة بين البلدين ودعم الملفات المختلفة بين البلدين كالتعاون الزراعي, والاستثماري, وتفعيل اتفاقية الحريات الأربع, والتبادل التجاري, والمشروعات المختلفة في مجال الطرق مثل افتتاح طريق قسطل في يناير لسنة2013م, وتوحيد الأسس بخصوص مياه النيل وتجاوز أزمة سد النهضة.

---

[26]–على أبو فرحة, **التعاون المصري السوداني –قراءة في ضوء خبرة مضطربة ومستقبل منظور**, المركز المصري للدراسات والعلوم, تم الاطلاع يوم الجمعة الموافق13مايو2022م, متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/319491

[27]–وقد أبدى بتفاؤله المشوب بالحذر المستشار السابق لرئيس الجمهورية –مصطفى عثمان إسماعيل– عند اعتلاء الإخوان منصة الحكم في مصر بشأن مستقبل العلاقات بين مصر والسودان, حيث أعرب بقوله "الوضع سيكون أفضل ولكن الطريق ليس معبأ", وأن الحديث عن مثلث حلايب سابق لأوانه وأن الرئيس المصري ما زال جديداً في شغل منصبه للتطرق لهذه القضية؛ راجع: سارة تاج السر, إسماعيل: فتح ملف حلايب مع مصر سابق لأوانه, سودارس, تم الاطلاع يوم الجمعة الموافق13مايو2022م, متاح علي الرابط: https://www.sudaress.com/alsahafa/48063

[28]–هنادي عبداللطيف, السودان ومصر في عهد مرسى...الخوف من "الفلول", سودارس, تم الاطلاع في يوم لاثنين الموافق26ديسمبر2022م, متاح علي الرابط: https://www.sudaress.com/alintibaha/18263

[29]–أمنية محمد سيد عبدالله، **العلاقات المصرية –السودانية دراسة حالة: الفترة بين "2004م–2016م"**، القاهرة –المركز الديمقراطي العربي, سلسلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 2016م, ص12.

وعليه, وفي ضوء هذا التعاون في مختلف المجالات وبالخصوص مشروعات الأمن الغذائي –حيث مصر تعتبر السودان سلة الغذاء وحديقتها الخلفية – بين مصر والسودان, وقد أثار المتحدث الرسمي باسم مستشار الرئيس السوداني "عمر حسن البشير", عقب زيارة الرئيس المصري للسودان إن الرئيس المصري "محمد مرسى" قد وعد بمناقشة عودة مناطق المتنازع عليها –مثلث حلايب– لوضعها الذي كانت عليه قبل سنة1995م, في مقابل إنجاح واستمرار الشراكة بين البلدين في مشروعات التنموية التي تم الاتفاق عليها بينهم, ولكن نفي هذا الوعد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية –السفير إيهاب فهمي–, وما أثير حول هذا الموضوع حيث أكد أن مثل هذا الموضوع لم يتم طرحه أثناء اللقاء ومحادثات الرئيسين مطلقاً, وحيث أنه صرح بـ"أن من يطرح هذه التصريحات يستهدف المزايدة على موقف مصر الوطني الذي لم, ولن يتغير.....", كما أن ذلك يقلل النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها زيارة الرئيس مرسى للسودان "[30], وكما أنه إذا كان الجانب السوداني يلوح باستمرار إنشاء المشروعات مقابل إعادة حلايب فإن مصر لن تتخلى عن سيادتها لشبر واحد من أراضيها.

وعلى أثر ما نشير على موقع ينسب لحزب الإخوان المسلمين لخريطة لا تضم منطقة مثلث حلايب لمصر[31], وقام "محمد مرسي" بزيارة للقبائل القاطنة في المنطقة, وقد أكد في لقائه "أن حلايب وشلاتين جزء غالى من تراب هذا الوطن...", وقد صدر بيان –بعد الموقف الواضح من الجانب المصري– من حزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم بالسودان, أن اللقاء بين الرئيسين لم يتم فيه مناقشة أيه مسائل خلافية بين البلدين[32].

وقد شهدت الساحة السياسة لمصر في تلك الفترة العديد من الأحداث, فبسقوط حكم الإخوان بقيام ثورة 30يوليو لسنة2013م, والتي تلاها تولى "عبدالفتاح السيسي" رئيساً لمصر, مما شاب العلاقات الثنائية أيضاً بالغموض والفتور بسبب وضع نظام السوداني داخل مربع الإخوان لتشابه النظام السائد –في السودان– بنظام حكم الإخوان –محمد مرسي–.

ثانيا: حلايب بعد ثورة30يوليو لسنة2013م.

لم تختلف العلاقات السياسية بين مصر والسودان عقب ثورة30يوليو لسنة2013م عن الحقب الماضية, حيث وجد النظام السياسي في مصر أنه أمام عدة قضايا مشتركة مع السودان, إما أن يتم التعامل مع النظام

[30]–المصور, العدد4618, 10إبريل2013م, ص12.

[31]–حيث أصدرت بيان جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة باعتذارها عما نشر من خريطة تتضمن أن حلايب ضمن الأراضي السودانية, المصور اليوم, تاريخ النشر2013/4/7م.

[32]– المصور, العدد4618, 10إبريل2013م, ص13.

السياسي السوداني وتفضيل مصلحة مصر في مياه النيل والقضايا الأخرى المشتركة بينهم, أو الأحجام عن السودان بسبب الاختلاف الأيديولوجي بين النظامين, وكسابقة فتح ملف العلاقات الثنائية المشترك وتم الاتفاق على توقيع اتفاقيات بين البلدين وصل لعدد "12" اتفاقية, وبها تم دعم آليات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات, وذلك في المشاريع المشتركة بينهم في المجال الاقتصادي, كإنشاء خط سكك حديدية تربط بين البلدين, وكذلك إنشاء شبكة ربط كهربائي, والعمل على تجاوز أزمة سد النهضة معاً, والوصول إلى حلول بشأن ملء وتشغيل السد الأثيوبي[33], وناقشا التطورات التي شهدها في القرن الأخير والسعي لتنفيذ أتفاق السلام جنوب السودان, وتعزيز التعاون على الصعيد الإفريقي والعربي أيضاً.

ولكن سرعان ما عاد مناخ التوتر في مسار العلاقات بين البلدين مرة أخرى, وخصوصاً بعد زيارة "رجب طيب أردوغان" –الرئيس التركي– للسودان, وتم توقيع عدة اتفاقيات على الصعيد الأمني والعسكري, وذلك بإنشاء ترسانة لصيانة السفن العسكرية والمدنية, وكذلك الاتفاق على قيام تركيا بإعادة ترميم ميناء "سواكن" الهام, مما اعتبرته مصر تدخلاً أجنبياً يهدد أمنها القومي[34].

وعقب فشل المباحثات الثلاثية بشأن "سد النهضة", والتي استضافتها الخرطوم, وفي ظل توتر العلاقات بين البلدين, ظهرت أزمة حلايب على ساحة العلاقات بين البلدين في يناير لسنة2014م, وكالعادة صدرت تصريحات سودانية بأن حلايب تتبع السودان, وفي المقابل صدرت تصريحات مصرية تؤكد بأنها مصرية, وقد شهدت العلاقات بين البلدين توتراً كعادته بسبب حلايب, حيث جدد السودان شكواه بخصوص مثلث حلايب أمام مجلس الأمن, وكان آخرها التي أرسلها "عمر دهب" –سفير السودان لدى الأمم المتحدة– حيث طالب بتوزيع الخطاب السوداني على الدول الأعضاء, كما هدد "البشير" مرة أخرى إلى شكوى مصر لدى مجلس الأمن لحسم مسألة أزمة حلايب[35].

كما صرح رئيس مدينة حلايب –اللواء محمد حلمي– لجريدة المصور, أن أهالي حلايب وشلاتين يرفضون تصريحات "البشير" حول حلايب معتبرين أن تلك التصريحات تسيء لمصرتيهم, وأن حلايب لم تكن يوماً سودانية, وما يقوم به "البشير" ما هي إلا مغالطات تهدف للمزايدة على الانتخابات البرلمانية المقبلة

---

[33]– محسن سميكة, اتفاق مصري سوداني على ضرورة التوصل لحل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة, المصري اليوم, بتاريخ 2019/1/27, تم الاطلاع يوم الأحد الموافق30نوفمبر2022م, متاح علي الرابط: على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/1364642

[34]–محمود جمال, **مصر والسودان**, القاهرة, المعهد المصري للدراسات, مسارات ملتبسة, قضايا سياسية, 2018م, ص2.

[35]–ياسر أحمد خلف الجبوري, "تحولات العلاقات المصرية –السودانية2011م–2019م:رؤية في ابرز قضايا التعاون والاختلاف", **مجلة تكريت للعلوم السياسية**, محكمة, جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, العدد23, 2021م, ص246.

للسودان, كما ختم لقاءه بأن أهالي حلايب ينشدون بدور الرئيس "عبدالفتاح السيسي", ويثقون بأنه "الابن البار للمؤسسة العسكرية", وأنه لن يفرط في تراب الوطن, وأن "السيسي" لا يقبل بأي عبث بشبر واحد من أرض مصر[36].

وفي سنة2015م أعلنت المفوضية السودانية ضم منطقة حلايب للدوائر الانتخابية الرئاسية وللبرلمان السوداني, حيث نشرت جريدة "سودان تريبون" أن المفوضية سوف تبقى على منطقة "حلايب" على كنت عليه في انتخابات سنة2010م باعتبارها منطقة تابعة للسيادة السودانية[37], ولكن الجانب المصري اعتبر مثل هذه التصريحات معرقلة لسير العلاقات بين البلدين في حين أن الجانبين أتخذا في تلك الفترة خطوة نحو التكامل في المناطق الحدودية بين البلدين, وليس فقط حلايب تعتبر داخل الحدود المصرية[38].

وقد أثيرت أيضاً مسألة حلايب مرة أخرى بعد فشل المفاوضات بين أثيوبيا ومصر بشأن ملء "سد النهضة", وحاول "البشير" أن "يصطاد في المياه العكرة" على وصف إحدى الصحف المصرية بمناسبة اعتراف مصر بسعودية جزيرتي تيران وصنافير, حيث دعا "البشير" إلى التفاوض بشأن مسألة حلايب أو اللجوء إلى التحكيم الدولي, حيث أكدت وزارة الخارجية المصرية على لسان محدثها الرسمي المستشار "أحمد أبو زيد" إن منطقة مثلث حلايب أرض مصرية وخاضعة للسيادة المصرية ولن تقبل جدالاً حول هذه المسألة حفاظاً على الروابط بين البلدين, وكما صرح أيضاً الدكتور "هاني رسلان" – رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية– بأن "التلويح الذي تقوم به السودان باللجوء للتحكيم الدولي للحصول على حلايب وشلاتين يتطلب موافقة مصر أولاً حيث لا يمكن للخرطوم اللجوء بمفردها للتحكيم الدولي"[39].

وفي موقف غير مسبوق, قامت قناة روسية تدعى "روسيا اليوم" بطرح استفتاء الإلكتروني حول تبعية مثلث حلايب لمصر أم السودان, وعلى أثر ذلك قامت الخارجية المصرية بالرفض الصريح لطرح مثل هذا الموضوع للاستفتاء الإلكتروني, حيث أعرب "أحمد أبو زيد" –المتحدث باسم الخارجية المصرية– أن الوزارة "تواصلت مع الجانب الروسي لإعرابها عن استنكارها الشديد للاستطلاع..., وطلب في النهاية تفسير عاجل لهذا الاستفتاء المرفوض", وقبل حذف التقرير من قبل القناة وقبل أن تتأسف عما بدر منها, قامت مصر

[36]–المصور, العدد4697, 15أكتوبر2014م, ص10–11.

[37]–الوفد, تاريخ النشر2014/9/9م.

[38]–المصري اليوم, تاريخ النشر2014/9/9م.

[39]–اليوم السابع, تاريخ النشر2016/4/19م.

بتصعيد الأمر عن طريق وزير الخارجية "سامح شكري" بقيامه برفض إجراء حوار لدى القناة, والذى كان من المقرر إجراؤه قبل انعقاد اجتماعات بين مصر وروسيا لوزارتي الدفاع والخارجية[40].

-الخلاصة:

ويتضح مما سبق, إن العلاقات بين البلدين في حالة استقرارها تستقر حالة حلايب والعكس صحيح, كما أن مسألة حلايب تثار دائما من قبل الجانب السوداني الذي يأخذها غطاء لتغطية إخفاقاته السياسية والاقتصادية, ولكن الجانب المصري الحائز الدائم لها يأخذ موقف الدفاع عن أراضيه.

-النتائج:

*إن النزاعات الحدوديه تؤثر سلباً وإيجاباً على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية أيضاً بين الدول ومما يعود أيضاً على توتر العلاقات بينهم.

*استمرار النزاع بين مصر والسودان سوف تتأثر العلاقات الثنائية بينهم وتتعرقل سبل التعاون بينهم.

*الجانب السودانى هو المفجر الاساسى والبادئ بأثارة النزاع الحدودي بينه وبين مصر وبدون وجهة حق ولا سند يدعمه.

*يجمع البلدين مصالح حيوية مشتركة يقتضى حل النزاع الناشب بينهم حتى لا يتضر كل منهم بأعتبارهم العمق الاستراتيجي لبعضهم لبعض.

-التوصيات:

0العمل على ايجاد آليات حاسمة لحل النزاع بين البلدين سواء عن طريق قيام مفاوضات جدية يكون نهايتها حل هذا النزاع أو تدخل وساطة مقبولة من الطرفين للفصل في هذا النزاع وفقاً للقواعد القانون الدولي.

0إن يتحد القيادات السياسية في البلدين لحل هذه الأزمة ولا ينساقوا وراء ما يأديهم وراء تفاقم هذه الأزمة بينهم حتى لا يتطور الامر الى مرحلة الصراع.

0ضرورة العمل على تواصل الشعبي بين البلدين بغرض إزالة أي رواسب قديمة و بناء الثقة بينهم.

0ضرورة تفهم القيادات السياسية في البلدين أن مصالحهم الاستراتيجية بخصوص ماء النيل سوف تتأثر من قبل الأطراف الخارجية.

-المراجع والمصادر:

[40]-محمد نبيل حلمي, مصر وروسيا تحتويان "أزمة استطلاع" بشأن "مثلث حلايب", صحيفة الشرق الأوسط, نشر في12مايو2018م, تم الاطلاع عليه بتاريخ2021/1/1م, متاح علي الموقع: https://aawsat.com/home/article/1266601/%D9%85%D8%B5%D8%B1

أولا: المراجع العربية:

1) ابتهال جمال الدين الصادق, **نزاعات الحدود العربية –العربية وأثرها على العلاقات البينية**, السودان –الخرطوم, دار جامعة الخرطوم للنشر, 2009م.
2) أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**, الدوحة –قطر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الأولى، أغسطس2012م.
3) أسامة الغزالي حرب, **العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل**, القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية,1990م.
4) أمنية محمد سيد عبدالله، "**العلاقات المصرية –السودانية دراسة حالة: الفترة بين "2004م–2016م**"، القاهرة, المركز الديمقراطي العربي, سلسلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 2016م.
5) عبدالعظيم رمضان, **الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ**, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1999م.
6) محمود أبو العينين, **مثلث حلايب والعلاقات المصرية السودانية "رؤية سياسية"**, ندوة مثلث حلايب –رؤية تنموية متكاملة لمثلث حلايب –مايو1997م, القاهرة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, 1998م.
7) محمود جمال, **مصر والسودان**, القاهرة, المعهد المصري للدراسات, مسارات ملتبسة, قضايا سياسية, 2018م.
8) وفاء كاظم الشمري, **الجغرافيا السياسية المعاصرة**, الأردن –عمان, دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, 2012م.
9) يونان لبيب رزق, **الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية**, كتاب الهلال, القاهرة, دار الهلال, العدد527, نوفمبر1994م.

ثانياً: المجلات والدوريات:

1) العباس عبدالرحمن خليفة, "العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة", **مجلة البيان**, غير محكمة, المنتدى الإسلامي, العدد286، مايو2011م.
2) صلاح كروني, "السودان ومشكلة الجنوب", لبنان –بيروت, **مجلة الباحث العربي**, محكمة, تصدر عن المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية, العدد18, السنة 2016م.
3) عبدالسلام إبراهيم البغدادي, "السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان1989م–1995م", **المستقبل العربي**, محكمة, العدد206, إبريل1996م.

4) مصطفى أحمد عبد الرضا, "أزمة الإعلانات الدستورية ومستقبل مصر بعد الثورة", **مجلة أبحاث استراتيجية**, العراق, مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية, العدد الرابع, يناير 2013م.
5) نانيس عبدالرازق فهمي, "سياسة مصر الخارجية بعد ثورة25يناير وتأثرها في محيطها الإفريقي", أفاق إفريقية, الهيئة العامة للاستعلامات,العدد35, 2012م.
6) ياسر أحمد خلف الجبوري, "تحولات العلاقات المصرية –السودانية2011م–2019م:رؤية في ابرز قضايا التعاون والاختلاف", **مجلة تكريت للعلوم السياسية**, محكمة, جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, العدد23, 2021م.

ثالثا: الدراسات الجامعية:

أ–رسائل دكتوراه:

1) آدم محمد أحمد عبد الله, **العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي1969م–2001م**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, كلية الدراسات العليا – قسم العلوم السياسية, أكتوبر 2002م.
2) نعمة فؤاد عبد السلام يوسف, **العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان ومصر خلال الفترة من1956م إلى2005م: دراسة في الجغرافيا السياسية**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الآداب, 2007م

ب–رسائل ماجستير:

1) الهام حسن عثمان, **الأبعاد السياسية والقانونية للمنازعات في القانون الدولي بالنظر لقضية حلايب**, رسالة ماجستير , غير منشور , الخرطوم, جامعة الخرطوم, كلية العلوم السياسية, 1998م.
2) التاج على مصطفى أحمد, الأثر الاستراتيجي للنزاع الحدودي على العلاقات بين السودان ومصر2000م–2015م, رسالة ماجستير , السودان, جامعة أم درمان الإسلامية– معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية, 2016م.
3) دفع الله الغالي, **أثر نزاع المياه على صراع الحدود بين السودان ومصر نموذج مشكلة حلايب**, رسالة ماجستير , غير منشورة, الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, 2008م.
4) محمد إبراهيم يوسف, **التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان –دراسة في الإمكانيات والتحديات**, رسالة ماجستير , غير منشورة, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2014م.

5) عمر صديق البشير, **العوامل المؤثرة على علاقات السودان الخارجية**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, جامعة الزعيم الأزهري, 1992م.

رابعاً: مصادر آخري:

-تقارير:

1) التقرير الاستراتيجي العربي لسنة1993م, القاهرة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2) التقرير العربي الاستراتيجي لسنة1991م, القاهرة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

-نت:

1) ساره تاج السر, إسماعيل: فتح ملف حلايب مع مصر سابق لأوانه, سودارس, تم الاطلاع يوم الجمعة الموافق13مايو2022م, متاح علي الرابط https://www.sudaress.com/alsahafa/48063

2) هنادي عبداللطيف, السودان ومصر في عهد مرسى...الخوف من "الفلول", سودارس, تم الاطلاع في يوم لاثنين الموافق26ديسمبر2022م, متاح علي الرابط: https://www.sudaress.com/alintibaha/18263.

3) محسن سميكة, اتفاق مصري سوداني على ضرورة التوصل لحل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة, المصري اليوم, بتاريخ 2019/1/27, تم الاطلاع يوم الأحد الموافق30نوفمبر2022م, متاح علي الرابط: على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/1364642

4) على أبو فرحه, **التعاون المصري السوداني -قراءة في ضوء خبرة مضطربة ومستقبل منظور**, المركز المصري للدراسات والعلوم, تم الاطلاع يوم الجمعة الموافق13مايو لسنة2022م, متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/319491

-أعداد متفرقة من الجرائد التالية:

1) المصور, العدد4697, 15أكتوبر2014م.
2) المصور, العدد4618, 10إبريل2013م.
3) **المصور, تاريخ النشر2013/4/7م.**
4) المصري اليوم, تاريخ النشر2014/9/9م.
5) المصري اليوم, تاريخ النشر 2019/1/27.
6) الوفد, تاريخ النشر2014/9/9م.
7) اليوم السابع, تاريخ النشر2016/4/19م.

8) صحيفة الشرق الأوسط, تاريخ النشر 12مايو2018م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1) Ahmed Abou EL-wafa,"Arbitration and A djudication of International Land Boundary Disputes", Cairo, **Revue Egyptienne de Droit International**, The Society of International law, part I, vol.42,1986.